مجلة العلوم الإنسانية ـــــــ عدد 22- ديسمبر 2004، ص.ص. 49-66

آثار إعادة الهيكلية على سوق العمل وتدابير الحماية الاجتماعية - دراسة حالة الجزائر-

أ. روا بح عبد الباقي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قالمة، الجزائر

أ.د. علي همال
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة، الجزائر

ملخص

بالرغم من مرور أكثر من ست سنوات على برنامج التصحيح الهيكلي، فإن النتائج الميدانية المحققة لا زالت محل جدل واسع بين مختلف الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي وأثره المنتظر على سوق العمل.

انطلاقا من ذلك نحاول في هذا البحث دراسة آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل في البلدان المتخلفة بالاستناد إلى التجربة الجزائرية، وذلك من خلال التأكد من صحة فرضية أساسية وهي: أن برامج التصحيح الهيكلي، رغم ضرورتها، عادة ما تكون مرفقة بآثار سلبية للغاية على سوق العمل في المدى القصير، بسبب تدابيرها التقشفية، غير أن التحسن في الطلب على العمل ومستوى المعيشة سيكون الطابع المميز للاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد.

Abstract

Algeria faces major challenges in generating higher growth rates so as to create enough jobs for the rapidly growing work force in the coming decade. Despite the fact that the transition to the market economy was embarked upon since early 1990s, the results on the ground remain disappointing. Although the transition to the market economy was undertaken on the ground that it would accelerate trade and private investment; and this in turn would generate more jobs, improve competitivity and diversify exports, results achieved so far are extremely weak. This is so because recent resumption of growth was essentially due to higher oil prices and public sector investment in social and economic infrastructure. Private investment, which is supposed to be the main driver of growth and job creation, has yet to recover, owing to the still weak investment climate and incomplete structural reforms.

The main argument in this paper is that experience from transition economies suggests that hesitant reforms and weak policies only increase social costs, especially in terms of employment and living standards.

يتفق الجميع على أن البطالة أصبحت أحد أخطر المشكلات الاقتصادية وأعقدها في مختلف بلدان العالم وبالأخص في البلدان المتخلفة، وخطورة هذه الظاهرة لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن لعدد البطالين فحسب، وما يمثل ذلك من إهدار في الطاقات الاقتصادية المتاحة، لكن مكمن الخطر يتمثل في نتائجها الاجتماعية والاقتصادية حيث تعتبر المهد الطبيعي لنمو العنف والجريمة، خاصة في أوساط الشباب، بالإضافة إلى تدني مستوى المعيشة مما يعرض شريحة هامة في المجتمع للفقر والبؤس والحرمان وانتشار الأمراض ذات الصلة أو ما يعرف بأمراض الفقراء.

وما زاد الأمر تعقيدا لهذه الظاهرة في البلدان المتخلفة، وخاصة في السنوات الأخيرة، موجة الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها أغلبية هذه البلدان تحت إشراف ومراقبة صندوق النقد الدولي. ولما كان هذا الأخير وبالاستناد إلى أسس نظرية معينة يشخص الأزمة الاقتصادية للبلدان المتخلفة في خطأ سياستها الاقتصادية والاجتماعية السابقة

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2004.

والتي أدت إلى إفراط كبير في الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانيات العرض، فإن الدواء الشافي الذي يقترحه هو إرجاع الطلب إلى مستوياته الحقيقية من خلال مجموعة من التدابير التقشفية الصارمة، تسمح للقطاع الخاص، باعتباره القطاع الكفء، من وجهة نظر الصندوق، لقيادة التنمية الاقتصادية وفقا لقوانين السوق.

إن جملة التدابير المقترحة سواء تلك المرتبطة بإدارة الطلب أو مثيلاتها المتعلقة بالعرض ترتكز على أسس نظرية محددة يأخذ بها الصندوق شأنه شأن المنظمات والهيئات المالية والنقدية الدولية والإقليمية، خاصة في أعقاب الأزمة الهيكلية الأخيرة التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

تستند هذه الدراسة إلى فرضية أساسية وهي أن البرنامج أو السياسات التصحيحية التي اعتمدتها معظم البلدان المتخلفة في الفترات الأخيرة قد أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بها على المدى القصير مع تحسنها على المديين المتوسط والبعيد.

على هذا الأساس تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الموالية التي تكون بدورها المحاور الرئيسية لهذا المقال:

أولا: كيف ينظر الفكر الاقتصادي لمشكلة البطالة ؟

ثانيا: بالاستناد إلى التجربة الجزائرية في مجال السياسات التصحيحية، فما أثر هذه السياسات على سوق العمل ؟

ثالثا: ما هي الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها؟ وما مدى فعالية هذه الإجراءات ؟

رابعا: ما هو أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على سوق العمل ؟

أولا: نظرة الفكر الاقتصادي لظاهرة البطالة في أعقاب الأزمة الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي

إن الإجابة على السؤال الأول تسمح لنا بمعرفة التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي بحكم التغيرات الكبيرة والسريعة التي شهدها الاقتصاد العالمي، ومدى تأثير ذلك على السياسات الاقتصادية بصورة عامة، وعلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتخلفة باعتبارها البلدان الأكثر تضررا في السنوات الأخيرة بصورة خاصة.

لقد شهد الفكر الاقتصادي تغيرات هامة في أعقاب الأزمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي مع بداية السبعينات، هذه الأزمة التي سمحت ببروز أفكار المدرسة النقدية بعد عجز الكينزية عن تفسير الواقع الذي أفرزته الأزمة الاقتصادية آنذاك. إن أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة والتي تلقى قبولا عاما خلال فترة الثمانينات والتسعينات خاصة من هذا القرن، هي فكرة معدل البطالة الطبيعي الذي يتغير من فترة لأخرى وأن أية محاولة لتجاوز هذا المعدل حسب مفكري هذه المدرسة بغية الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل سيؤدي حتما إلى التضخم وعدم الاستقرار حيث يقول فريدمان: ".. أنه وفي أي فترة من الفترات يوجد مستوى من البطالة له خاصية التوافق والانسجام مع هيكل الأجور الحقيقية السائدة..." (1) غير أنه وبالرجوع قليلا

إلى فترة سابقة للأزمة، أي إلى السياسات المنبثقة عن النظرية الكينزية، أو حتى إلى تلك المنبثقة عن النظرية الكلاسيكية، نلاحظ أن كلا السياستين، رغم الاختلاف النظري حول الوسائل والشروط الأساسية المحددة لمستوى التشغيل الكامل، تؤكدان على ضرورة بلوغ هذا المستوى لاستغلال كافة الطاقات الاقتصادية.

فإذا كان الكلاسيكيون يعتقدون أن نقطة التوازن الطبيعية هي مستوى التشغيل الكامل، وذلك من خلال اعتقادهم بصحة قانون ساي للأسواق، وأن جهاز الأثمان كفيل بالقضاء على أي اختلال جزئي يحدث على مستوى الاقتصاد بشرط عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي توفير الحرية الاقتصادية اللازمة، فإن كينز وأتباعه اتخذ منحنى آخر للوصول إلى نفس المبتغى، فقد رفض رفضا تاما كل ما جاء به الكلاسيكيون بعد تفنيد الواقع الاقتصادي لما يدعونه (أزمة 1929)، حيث شكك في صحة قانون ساي للأسواق وفي قدرة الحرية الاقتصادية على دفع الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وبين أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ولذا طالب بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للرفع من الطلب الفعال والوصول بالاقتصاد إلى المستوى المرغوب فيه، أي ذلك المستوى الذي يسمح باستغلال كافة الطاقات الاقتصادية، ويكون بذلك كينز قد قطع كل علاقة له مع الكلاسيكيين. وكما يقال أن التاريخ يعيد نفسه ولكن بأشكال مختلفة فإذا كانت أزمة 1929 بمثابة الضربة القاضية للفكر الكلاسيكي فإن الكينزية بسبب عدم مقدرتها على تفسير الواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته أزمة الكساد التضخمي مع بداية السبعينات فسح المجال لبروز أفكار جديدة تتزعمها هذه المرة المدرسة النقدية. هذه الأخيرة التي أرجعت أسباب الأزمة إلى السياسات الاقتصادية التوسعية المتبعة وزيادة مطالب النقابات وتصلبها... ولذا فهي تطالب في إطار عام بالرجوع إلى الرأسمالية في مرحلة النشأة مع مراعاة التحولات الكبرى التي عرفها الاقتصاد العالمي.

هكذا يكف مفهوم التشغيل الكامل ليترك المجال إلى مفهوم معدل البطالة الطبيعي الذي يعتبر بمثابة التضحية الضرورية للمجتمع لتحقيق التوازن الاقتصادي (1).

ثانيا: تدابير السياسات التصحيحية وأثرها على سوق العمل في الجزائر

إن الإجابة على السؤال الثاني بالاستناد إلى التجربة الجزائرية في مجال التصحيح الهيكلي تسمح لنا بإبراز العلاقة الوثيقة بين ارتفاع معدلات البطالة ومجموعة التدابير المكونة للبرنامج، بعبارة أخرى أن هذه الأخيرة، أصبحت أحد الأسباب المفسرة ولو على المدى القصير لظاهرة البطالة، سواء بالنسبة للجزائر كحالة محل الاهتمام، أو بالنسبة للبلدان الأخرى التي اعتمدت مثل هذه البرامج التي يؤطرها صندوق النقد الدولي. وانطلاقا من أن هذا الأخير وبالتركيز على النظرية النقدية يشخص أزمة البلدان المتخلفة في سياستها الاقتصادية الخاطئة التي اتبعتها في الفترة السابقة، والتي نجم عنها إسراف كبير في الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانيات العرض، فإن الدواء الشافي حسب خبراء الصندوق لعلة هذه البلدان يتمثل في إرجاع الطلب الكلي إلى

مستوياته الحقيقية، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير التقشفية الصارمة. ورغم اعتراف هؤلاء الخبراء بآثارها القاسية والتي تختلف حسب رأيهم من بلد لآخر حسب طبيعة الاقتصاد وسرعة البلد في مباشرة الإصلاحات الاقتصادية إلاّ أنهم يعتبرونها المخرج الوحيد للأزمة وأن هذه الآثار تعتبر بمثابة التضحية الضرورية للمجتمع لاستعادة التوازن، أي جرعة الدواء المرة التي تسبق شفاء المريض.

إذا فما هي هذه التدابير والإجراءات ؟ وما هي آثارها الحالية والمحتملة على الاقتصاد بصورة عامة وعلى سوق العمل بصفة خاصة ؟

تقسم عادة الإجراءات أو التدابير المكونة لبرامج التصحيح الهيكلي إلى فئتين أساسيتين:

الفئة الأولى تتعلق بإدارة الطلب الكلي

يقصد بإدارة الطلب الكلي مجموعة التدابير التي تؤثر على الطلب الكلي والتي من شأنها أن تضمن المواءمة بين مستوى وتوزيع الطلب الكلي والأهداف المتعلقة بمعدلات الاستثمار والنمو وتهدف هذه الإجراءات إلى مكافحة التضخم (2).

إن الملاحظة الثاقبة لنوعية هذه الإجراءات أو التدابير رغم أهميتها، بالاستناد للبيانات الكمية المتاحة لحالة الجزائر ستسمح لنا بتتبع آثارها المباشرة والغير مباشرة على سوق العمل.

فبالنسبة للبند الأول لهذه السياسات والمتمثل في تخفيض أو القضاء على العجز في الميزانية العامة من خلال الضغط على النفقات العمومية الاستهلاكية والاستثمارية من جهة وزيادة الإيرادات عن طريق رفع أسعار خدمات القطاع العام وزيادة فعالية التحصيل الضريبي من جهة مقابلة لها آثار سلبيـة على العمالة لما لهذه التدابير من آثار إنكماشية.

فتخفيض الاستثمارات إلى مستويات أدنى من المستويات التي كانت سائدة سيزيد من تعقيد وضعية البطالة في الجزائر كما أن رفع أسعار الفائدة و وضع حدود قصوى على الاقتراض للقطاع العام، وما يمثله هذا الأخير من وزن نسبي في الإنتاج والتشغيل، سيكون عائقا آخر أمام المؤسسات التابعة له لتزويد جهازها الإنتاجي بالمدخلات الضرورية للإنتاج وتجديد أصولها وتوسع طاقاتها الإنتاجية وبالتالي التأثير على مستوى البطالة.

إن تحليل الإجراءات السالفة بشكل كمي، كما سبقت الإشارة، يسمح لنا بالوقوف أكثر على آثارها سواء على مؤسسات القطاع العام أو على سوق العمل. فالتخفيض أو القضاء على العجز في الميزانية العامة الذي يعتبر أهم بند في سياسة التثبيت الاقتصادي، وذلك لكبح الطلب الكلي ومكافحة التضخم، حسب خبراء الصندوق، قد عرف تطورا هاما، بل وحققت الميزانية العامة في بعض الأحيان فائضا بالنسبة لحالة الجزائر كما يتضح من البيانات في الجدول التالي:

- الجدول رقم: 01 -

تطور نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1993- 2003.
النسبة: (%)

السنوات	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
العجز/ الناتج المحلي الإجمالي	8.7-	4.4-	1.4-	3.0	2.4	3.8 -	0.5 -	9.8	4.0	0.2	3.5

المصدر: 1- كريم النشا شيبي وآخرون - الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق- دراسة خاصة صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998 للفترة 93-,97

2- Banque d'Algérie- rapport annuel 2001 - ALGER-2002 pour les années 98 ; 99 ; 2000 et 2001.

3- Banque d'Algérie -rapport annuel 2002 - ALGER-2003 pour l'année 2003.

تؤكد البيانات الإحصائية في الجدول أعلاه أن العجز انتقل من 8.7 سنة 93 إلى النصف تقريبا في سنة 1994 لينقلب الوضع من عجز إلي فائض خلال الفترة 1996-2003 عدا سنتي 1998، 1999 اللتان سجلا بهما عجزا بمستوى مقبول على العموم. إن هذه النتيجة في الحقيقة هي محصلة طبيعية للإجراءات التقشفية التي قلصت بشكل معتبر الإنفاق العام من جهة وأدت إلى زيادة الإيرادات العامة من جهة ثانية كما تؤكد البيانات الإحصائية في الجدول الموالي:

- الجدول رقم 02 -

تطور الإيرادات والنفقات العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1993- 2002
الوحدة: (%)

السنوات / البيان	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
الإيرادات العامة	27.6	29.5	30.4	33.1	34.1	27.6	29.5	38.7	35.7	36.0
النفقات العامة	36.2	33.9	32.0	30.0	31.0	31.2	29.9	28.9	31.3	34.8
-الإنفاق الاستهلاكي	24.9	23.4	22.5	22.0	23.7	23.6	24.1	20.1	22.8	24.6
-الإنفاق الاستثماري العمومي	8.7	8.0	7.3	7.0	7.2	7.5	5.8	7.9	8.5	10.2
-نفقات أخرى (*)	2.6	2.6	2.0	1.0	0.6	/	/	/	/	/

*النفقات الأخرى تشمل الحسابات الخاصة وصافي الإقراض والتخصيصات لصندوق إعادة التأهيل.

المصدر: 1- كريم النشا شيبي وآخرون - الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق؛ دراسة خاصة صندوق النقد الدولي؛ واشنطن 1998.

2- Banque d'Algérie- rapport annuel 2001-ALGER-2002 pour la période 1998 –2001.

3- Banque d'Algérie- rapport annuel 2002-ALGER-2003 pour l'année 2002.

تسمح لنا البيانات السابقة التمييز بين مرحلتين مختلفتين:

المرحلة الأولى 1993-1996: نسجل فيها تراجعا كبيرا في النفقات العامة من36 % إلى 30% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على أن الدولة اعتمدت خلال هذه المرحلة سياسة تقشفية صارمة أثرت سلبا على مستوى المعيشة لمعظم فئات المجتمع، كما يلاحظ من نفس المعطيات أن الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي كان نسبيا ضعيفا، قبل أن يعاود الارتفاع بينما انخفض في الوقت ذاته الإنفاق الاستثماري العمومي من 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 7.3 % قبل أن يعاود الارتفاع مرة ثانية، ورغم ذلك بقي عند مستوى أقل من سنة 93 وهذا ما أثر سلبا على القطاعات المختلفة التي تعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، في الوقت الذي ارتفعت فيه الإيرادات العامة و للفترة ذاتها، من 27.6% إلى 33% تقريبا، بل وأستمر هذا الارتفاع في السنة الموالية.

أما المرحلة الثانية 1997-2002 فقد تميزت هي الأخرى بتذبذب واضح من ناحية النفقات والإيرادات، فالأولى شهدت ارتفاعا نسبيا سنة1997 و سنة1998 ولكن رغم ذلك بقيت دون مستوى 1993 بل انخفضت بشكل حاد خلال السنتين اللاحقتين، أما الثانية؛ أي الإيرادات؛ فقد استمرت في الارتفاع؛ عدا سنة 1998 وسنة 1999؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وبالطبع فإن آثار سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة خلال هذه الفترة لم تقتصر على القطاع الحكومي فحسب بل امتدت إلى بقية القطاعات الأخرى، مما أدى إلى ضعف الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي دفع بالعديد من المؤسسات إلى تقليص مستوى التشغيل فيها كما تؤكد بيانات الجدولين " 3 و4 ". يضاف إلى ذلك عامل سعر الفائدة الذي عرف ارتفاعا كبيرا، حيث تجاوز 24 %، الأمر الذي دفع المستثمرون إلى العزوف عن الاستثمار نتيجة ارتفاع تكاليف التمويل، وهو ما أثر سلبا على مستوى التشغيل، في الوقت الذي ارتفع فيه عرض العمل حيث تبين الإحصائيات أنه تجاوز في المنتصف الأول للتسعينات في المتوسط 250 ألف طلب سنويا (6)، وأكثر من 300 ألف مع نهاية المنتصف الثاني للعشرية ذاتها (1).

الفئـة الثانيـة: وتتعلق بتدابير العرض وتوجيه الاقتصاد إلى الخارج

إن كل التدابير المرتبطة بالعرض لها تأثير هي الأخرى على سوق العمل، ذلك أن تفاعل هذه التدابير المرتبطة بتحرير الاقتصاد الوطني مع الأخرى المتعلقة بإدارة الطلب سيؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المحلية التي تعاني صعوبات كبرى مع محيطها الجديد والمؤسسات الأجنبية التي لها خبرة هائلة في مختلف المجالات (تكنولوجيا- التسويق – الأبحاث) الأمر الذي سيزيد من تعقيد وضعية المؤسسات العمومية المعقدة أصلا، بسبب عدم التحضير اللازم لها لدخول اقتصاد السوق وعدم استجابتها بسرعة لتحولات المحيط نظرا للتدابير العديدة التي تثقل كاهلها، ويمكن تصنيف جملة التدابير السالفة إلى صنفين هما:

الصنف الأول: ويتضمن مجموعة من التدابير اللازمة لتخفيض التشوهات الناجمة عن جمود الأسعار والاحتكار والضرائب، وتهدف هذه الإجراءات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستغلال أمثل لعوامل الإنتاج بغرض زيادة كفاءتها الإنتاجية.

الصنف الثاني: يتضمن السياسات الرامية لرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط والبعيد

إن تحليل هذه السياسات من خلال استعراض مختلف البنود أدناه يسمح لنا بالوقوف على آثارها على سوق العمل.

- تشجيع الادخار المحلي على طريق رفع أسعار الفائدة.
- توفير المناخ الاستثماري الملائم، باعتبار أن البرنامج المقترح من طرف صندوق النقد الدولي يرتكز بالأساس على الاستثمار الأجنبي ويتمثل هذا المناخ في:

- إلغاء كل الأساليب التمييزية بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، والقطاع المحلي والاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.
- إعطاء مزايا ضريبية وجمركية للمستثمرين.
- إعطاء الضمانات الكافية لرؤوس الأموال الأجنبية.
- حرية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية وذلك بهدف التحكم في الطلب المحلي من جهة، وتشجيع الصادرات إلى الأسواق الدولية من جهة ثانية.

إن معظم التدابير السالفة الذكر رغم أهميتها على المدى المتوسط والمدىالبعيد، إلاّ أن لها آثار سلبية على سوق العمل على المدى القصير خاصة، فتخفيض قيمة العملة الوطنية لاستعادة التوازن الخارجي كما تؤكد الكثير من الدراسات والتي استندت إلى العديد من تجارب البلدان المختلفة التي اتخذت من برامج التصحيح الهيكلي سبيلا للخروج من أزمتها، لم تحقق النتائج المنتظرة وذلك نظرا لاختلاف طبيعة العجز في البلدان المذكورة سلفا والبلدان الرأسمالية المتطورة (2). فما هي نتائج تخفيض قيمة العملة الوطنية إذا على الاقتصاد الجزائري كاقتصاد متخلف، وعلى مؤسسات القطاع العام بالأخص ؟

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47% في أبريل 1994 (17) وذلك في إطار مباشرة الجزائر تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي قد أدى إلى ارتفاع قيمة المدخلات الضرورية (المواد الأولية) وقطع الغيار اللازمة للجهاز الإنتاجي. وبحكم ارتباط معظم المؤسسات الصناعية من ناحية الاستغلال وبنسبة عالية بالسوق الخارجية* فقد أدى ذلك إلى تطور غير مسبوق في الديــون المستحقة الدفع على المؤسسات العامة، حيث يشير تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي لسنة 1998 أن هذه الديون انتقلت من 10 مليار دينار سنة 1994 إلى 92 مليار بالأسعار الجارية سنة 1995، أي أنها تضاعفت بأكثر من 9 مرات خلال سنة واحدة. إن اقتران هذا الإجراء مع إجراءات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى عوامل أخرى موضوعية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الوطني قد أدى إلى انخفاض نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية في القطاع الصناعي العمومي من 51.8 % سنة 1993 إلى 49.5 % سنة 1994 ثم إلى47.7 و 47.4 سنتا 1998 و1999 (7).

أما الناحية التشريعية فقد عرفت هي الأخرى بالموازاة مع التحولات الاقتصادية الكبرى تغيرات هامة تنسجم والتوجهات الاقتصادية الحالية وطبيعة المرحلة التي تتطلب مرونة أكثر في علاقات العمل، وهكذا فقد تم إصدار قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار والتجارة وعلاقات العمل... وأصبح على ضوء هذه القوانين بإمكان المؤسسات العمومية التي تعاني من ضائقة مالية تقليص عدد عمالها سواء بالتسريح الطوعي أو إحالتهم على التقاعد المسبق أو التسريح الإجباري في حالة حل المؤسسة وإحالة العمال المعنيين على صندوق تأمين البطالة بالإضافة إلى ذلك أصبحت المؤسسات العمومية وذلك بغية تفادي مصاريف إضافية ناجمة عن عقود العمل الدائمة، تلجأ إلى إبرام عقود عمل مؤقتة الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة العمال الأجراء الدائمين في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة العمال المؤقتين كما تدل معطيات الجدول أدناه الذي يبرز التغير النسبي للأجراء الدائمين وارتفاع عدد الأجراء المؤقتين.

- الجدول رقم 03 -

توزيع اليد العاملة حسب الوضعية المهنية (الوحدة 10^3)

الوضعية المهنية	1992	1996	*1997	**2000	*2001
مستخدمون ومستقلون	1308	1237	1382	1673	1826
أجراء دائمون	2897	2823	2692	2669	2571
أجراء مؤقتين+ متربصون	440	761	1002	1115	1306
معاون عائلي	260	257	197	268	526
المجموع	4905	5078	5273	5725	6229

* الثلاثي الثالث / ** الثلاثي الثاني

Sources : 1- O.N.S. annuaire statistique de l'Algérie N°18 -1998 pour la période 92-96.
2- données statistique n°263 ,330 et 343 pour les années 1997; 2000 et 2001.

تؤكد البيانات في الجدول أعلاه:

1) انخفاض عدد الأجراء الدائمين بحوالي 228 ألف شخص وهو ما ينسجم إلى حد ما وإحصائيات أخرى في الجدول الموالي الذي يوضح التطور الإجمالي للعمال في القطاع العمومي الوطني.

2) ارتفاع كبير في عدد الأجراء غير الدائمين بثلاث مرات تقريبا خلال الفترة 1992-2001.

3) انخفاض عدد المتربصين بسبب الإجراءات التقشفية والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات العمومية والخاصة.

لإعطاء فكرة واضحة حول القطاعات التي مستها عملية تسريح العمال نتيجة لتطبيق سياسة إعادة الهيكلة نقدم الجدول التالي الذي يبرز توزيع اليد العاملة في القطاع العمومي وتطورها خلال الفترة 1993–1996.

- الجدول رقم 04 -

تطور العمالة الاجتماعية الدائمة في القطاع العمومي الوطني للفترة مارس 1993 ومارس 1996.

السنوات / البيان	مارس 93	مارس 94	مارس 95	مارس 96
الصناعة	381.158	357.376	372.303	346.737
البناء والأشغال العمومية	131.285	125.921	125.062	117.030
النقل	68.019	60.533	68.210	59.394
التجارة	76.197	68.372	86.248	71.305
خدمات	70.426	67.564	67.844	68.335
المجموع	727.085	679.767	719.667	662.801

Source : O.N.S Données statistiques n° 227, 1998.

تبرز البيانات الإحصائية في الجدول بوضوح، التراجع الكبير في مستوى العمالة في القطاع العمومي الوطني بشكل عام، وقد مس هذا التراجع كل قطاعات النشاط الاقتصادي، كما تؤكد أيضا حقيقة أساسية وهي أن برنامج التصحيح الهيكلي المعتمد قد أدى إلى تعقيد وضعية العمالة وذلك بسبب تدابيره التقشفية التي تهدف إلى تقليص دور القطاع العمومي في الحياة الاقتصادية وإعطاء المبادرة للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية.

إن خوصصة القطاع العام تعتبر المرحلة الأخيرة والهامة في نفس الوقت في عملية إعادة الهيكلة، ذلك أن انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية من خلال تقليص حجم القطاع العام سيسمح للقطاع الخاص بأخذ المبادرة لقيادة التنمية الاقتصادية باعتباره القطاع الكفء من وجهة نظر خبراء الصندوق في استخدام الموارد. إن هذه العملية وإن كانت لها مزايا من الناحية المالية (18) حيث تسمح لخزينة الدولة بالحصول على عائدات إضافية يمكن استخدامها في تسديد مستحقات الدين الداخلي والخارجي أو تمويل عمليات إعادة الهيكلة نفسها إلاّ أنها لا تخلو من الآثار السلبية على سوق العمل لما يتميز به القطاع العام من وزن نسبي في الإنتاج و التوظيف فعملية حل وخوصصة المؤسسات العمومية قد أدت إلى تسريح الآلف من العمال كما يتضح من الجدول الموالي:

- الجدول رقم 05-

عدد العمال المسرحين والمؤسسات التي تم حلها خلال الفترة 1994-1997.

البيان / السنوات	عدد العمال	عدد المؤسسات
1994	20.908	20
1995	236.300	300

1996	100.498	162
1997	162.175	503
المجموع	519.881	*985

* 985 مؤسسة منها: 633 مؤسسة محلية، 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة.

SOURCE : Maatouk Belataf– P.A.S en ALGERIE. Quelques effets Socio-économiques. Colloque P.A.S. Et perspective de l'économie algérienne-CREAD – ANDRU, Alger 1998.

إن هذا العدد الهائل من العمال المسرحين يمكن تصنيفه، ولو جزئيا، إلي حوالي 50700 حالة من التسريح الطوعي 264000 عامل أحيلوا على التقاعد المسبق و 100840 حالة بطالة تقنية. وللتعمق أكثر في تحليل البيانات السالفة ومعرفة القطاعات الأكثر تضررا على مستوى الاقتصاد الوطني خلال فترة البرنامج فإن الجدول الموالي يبرز لنا مناصب العمل المفقودة حسب القطاعات القانونية.

- الجدول رقم 06 –

التوزيع القطاعي للعمال المسرحين الوحدة (%)

قطاعات النشاط الاقتصادي	الزراعة	الصناعة	بناء. أ. عمومية	الخدمات	المجموع
مؤسسات عمومية	1.42	21.15	59.89	17.54	100
مؤسسات اقتصادية محلية	1.68	8.15	64.04	26.13	100
المجموع	1.52	15.81	61.59	21.07	100

Source : Said MUSETTE et Nacer-Eddine HAMOUDA - élément de réflexion pour une évaluation des effets du P.A.S. sur le marché du travail algérien -colloque P.A.S. Et perspective de l'économie algérienne, CREAD-ANDRU, Alger 1998.

بالتدقيق في البيانات الإحصائية يتضح أن القطاع الأكثر تضررا هو قطاع البناء والأشغال العمومية سواء على المستوى المحلي (مؤسسات محلية) أو على المستوى الوطني (مؤسسات عمومية) بأكثرمن61 % يليه قطاع الخدمات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المحلية، أما القطاع الصناعي فيحتل المرتبة الثانية بعد قطاع البناء والأشغال العمومية بالنسبة للمؤسسات العمومية ب 15، 21% وهو ما يؤكد الصعوبات التي يعانيها هذا القطاع كما سبقت الإشارة لذلك.

وهكذا فان هذا العدد الكبير للمسرحين سيضاف حتما إلى الكم الهائل للباحثين عن العمل والذين هم في تزايد مستمر كما تؤكد البيانات الإحصائية الموالية في الجدول الموالي:

- الجدول رقم 07-

العمالة والبطالة في الجزائر خلال فترة 1993 – 1997 / الوحدة: ألف

السنوات / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2001	2002

السكان النشطين	6.561	6.814	7.561	7.811	8.072	8.326	8.583	9,074	9.303
1-العمل المهيكل	4.273	4.325	4.505	4.641	4.71	4.858	4.898	5.197	5.435
ومنه:- الزراعة	1.035	1.023	1.084	1.154	1.144	1.180	1.185	1.328	1.438
-الصناعة	532	528	519	502	487	493	493	502	504
-العمارة وأشغال عمومية	659	667	678	705	723	740	743	803	860
-النقل والاتصال والتجارة ولخدمات	876	896	932	954	987	1030	1057	1109	1157
- الإدارة	1.171	1.211	1.292	1.326	1.378	1.415	1.420	1.456	1.456
2-العمل الغير رسمي -العمل في المنزل وآخرين	769	829	931	984	1096	1135	1175	1296	1455
-عدد البطالين	1.519	1.660	2.125	2.186	2.257	2.333	2.510	2.580	2.413
-نسبة البطالة %	23.4	24.4	27.9	28.0	28.0	28	29.2	28	26

Sources:

1-O.N.S. Annuaire statistique de l'Algérie N° 19; 2001 pour la période 1993 -1996.
2-Banque d'Algérie -rapport annuel 2001-ALGER- mai 2002 pour la période 1997- 2002.

إن البيانات الإحصائية في الجدول تسمح لنا بإبداء الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: التزايد الكبير والمستمر لعدد البطالين حيث شهدت الجزائر خلال العقد الأخير ارتفاعا كبيرا في معدل البطالة الذي ارتفع من 19.8 % سنة 1989 إلى حوالي29 % سنة 1999 قبل أن يعود إلى مستوى 28 % سنة 2001 ثم لتبلغ أدنى مستوى لها منذ سبع سنوات في السنة الموالية؛ أي سنة 2002 بـ: 26% و يرجع سبب الارتفاع قبل ذلك إلى عاملين أساسيين هما :

1 ـ ارتفاع معدل النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا وهذا ما أدى إلى نمو متسارع في حجم القوة العاملة بالرغم من انخفاض نسبة مشاركة المرأة بالمقارنة مع معظم الدول المتخلفة؛ فالإحصائيات المتوفرة تبين أن حجم القوة العاملة ارتفع من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 وإلى ما أكثر من 8.3 مليون سنة 1998 ثم اكثر من 9 و 9.3 مليون سنتي 2001 و 2002 على الترتيب.

2 ـ تسريح العمال نتيجة لتطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي والظروف الأمنية السائدة حيث تبين الإحصائيات الأخيرة تراجعا حادا في كل من متوسط الدخل الفردي ومعدل الاستثمار وهذا ما نتج عنه انخفاض حاد في الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا. فمتوسط الدخل الفردي مقاسا بالدولار انخفض في الفترة 1990- 1998 بنسبة تفوق 32 % وقد صاحب هذا التراجع في متوسط الدخل الفردي انخفاضا حادا في نسبة الاستثمار الإجمالي وخاصة في الفترة 1995 ـ 1997، فالبيانات الرسمية حول نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تبين أنه بعد أن ارتفع قليلا في الفترة 1990-1994

(من 28.2% سنة 1990 إلى 34% تقريبا سنة 1999)؛ اتجه نحو الانخفاض بشكل متسارع إلى أن وصل في سنوات 1997، 1998 و2000 مستوى 24% ، 26% و25.7% على التوالي، هذا في الوقت الذي شهد فيه معدل الادخار ارتفاعا كبيرا ليبلغ ذروته سنتي 2000، 2001 ب: 41.9% و 41.2% على الترتيب (20) وهو ما يدل على أن تراجع معدل الاستثمار لا يعود إلى تدهور مستوى الدخل الفردي بقدر ما يعود إلى عوامل أخرى لها علاقة بالتعديل الهيكلي و الوضعية الأمنية. وقد نتج عن ذلك، بالإضافة إلى عوامل موضوعية أخرى، انخفاض حاد في مستوى النشاط الاقتصادي الذي أدى بدوره إلى تسريح العمال بأعداد هائلة خلال نفس الفترة.

الملاحظة الثانية: تزايد العاملين في القطاع الغير رسمي حيث ارتفع عددهم من 769 ألف سنة 93 إلى 1096 ألف سنة 97 ثم إلى 1.455 مليون سنة 2002.

الملاحظة الثالثة والهامة في نفس الوقت: هي التناقص الواضح للعاملين في القطاع الصناعي، وهو ما يؤكد النتائج المذكورة آنفا وذلك كنتيجة لعملية إعادة الهيكلة الصناعية التي عرفها القطاع.

إن الدراسات التي قامت بها العديد من المؤسسات المختصة تؤكد على أنه و للحفاظ على مستوى البطالة الحالي يتعين إنشاء ما بين 200 ألف و 300 ألف منصب عمل سنويا, أما القضاء بشكل كلي على الظاهرة فذلك يستدعي خلق ما بين 700 و750 ألف منصب لمدة ثلاث سنوات متتالية (3).

إن تحليل نسب البطالة الواردة في الجدول وذلك من خلال استعراض أهم الشرائح المتضررة من الناحية الاجتماعية أو من ناحية السن أو من جانب المستوى التأهيلي لمختلف البطالين يمكننا من معرفة الخصائص الأساسية لهذه الظاهرة في الجزائر.

تؤكد الدراسة قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول البطالة أن(4):

1- هذه الظاهرة تنتشر بشكل كبير في الأوساط الفقيرة (حوالي 44 %) وذلك بسبب قلة الفرص المتاحة و المحاباة والجهوية وغيرها.

2- تنتشر البطالة بنسبة 80% في أوساط الشباب الذين تقل أعمارهم عن30 سنة.

3- ثلث طالبي العمل هم طالبي العمل لأول مرة، أي بدون خبرة مهنية*.

4- أن 73% من طالبي العمل هم من دون المستوى المتوسط.

5- التزايد المتسارع لهذه الظاهرة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، حيث قدر عددهم سنة 1998 ما بين 80 و 150 ألف.

وإذا كانت البطالة في الجزائر هي محصلة لمجموعة من الأسباب الموضوعية التي تراكمت مع مر السنين والتي يمكن اختصارها في النقاط المدرجة أدناه، فإن هذه الظاهرة ازدادت تعقيدا في سنوات برنامج التصحيح الهيكلي حيث بلغت الذروة كما سبقت الإشارة:

- نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يعتمد على الصناعات الثقيلة, هذا النموذج الذي يمتاز بتكنولوجية عالية (أسلوب كثيف رأس المال).
- ارتفاع معدل النمو الديمغرافي خاصة في السبعينات والثمانينات.

- تراجع معدلات الاستثمار و بالتالي معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد 1986.
- الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة.
- تزايد نسبة مشاركة المرأة.

أمام تزايد تفاقم وضعية البطالة في الجزائر يمكن أن نتساءل عن الإجراءات والتدابير التي اتخذها صانعي القرار لمواجهة هذه الظاهرة ؟

ثالثا: الإجراءات المرافقة لبرنامج التصحيح الهيكلي للتخفيف من آثاره السلبية في المجال الاجتماعي

تعود هذه الإجراءات إلى بداية التسعينات حيث بدأت سياسة تحرير الاقتصاد الوطني، غير أنها تدعمت بشكل كبير مع اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي سنة 1994 وذلك في محاولة لكبح ارتفاع نسبة البطالة من جهة والتخفيف من آثارها من جهة ثانية حيث تستجيب الإجراءات الأخيرة المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمطلبين أساسيين هما:

- إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل بما يتلاءم وطبيعة المرحلة أي تأطير سوق العمل.
- من الناحية القانونية تخفيض الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح كإجراء انتقالي.

ويمكن استعراض هذه التدابير في النقاط التالية:

1 - الاستفادة من التأمين على البطالة وتقديم تحفيزات للتقاعد المسبق حيث مست هذه العملية حوالي 464. 98 شخص من منحة التأمين على البطالة و 254. 34 آخر من التقاعد المسبق وذلك حتى نهاية سنة 1997 (4).

2 - الشبكة الاجتماعية "Le Filet Social ": استفاد من هذه العملية 193 ألف شخص سنة 1996 من بينهم 60 % من طالبي العمل لأول مرة، علما أن الشبكة الاجتماعية جاءت كبديل للدعم المباشر الذي كانت تقدمه الدولة (19).

3-برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUPHIMO)

" Travaux D'utilité Publique à Haute Intensité de Main d'œuvre" : يمول هذا البرنامج من طرف وكالة التنمية الاجتماعية (AGENCE de Développement Social). واستفاد منه حوالي 86023 شخص سنة 1997، (19) ليرتفع هذا العدد إلى 130942 سنة 2001 (26).

4 - عقود العمل الأولية (CPE)"Contrat Pré- Emploi": يمول هذا البرنامج أيضا من طرف وكالة التنمية الاجتماعية ويخص أساسا طالبي العمل لأول مرة من خريجي مؤسسات التعليم العالي بهدف اكتساب خبرة مهنية تتراوح ما بين 12 و 18 شهر من جهة، وخلق الظروف المناسبة للبعض للاندماج في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى حيث استفاد من هذه العقود 21060 شخص 1999 (19).

5 - العمل المأجور بمبادرة محلية: "Emplois Salariés d'Initiative Locale " يهدف هذا البرنامج إلى خلق مناصب عمل مؤقتة (من 03 إلى 12 شهر) لفئة الشباب العاطلين

عن العمل و يتم تمويله من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بمبادرة محلية هذا الأخير الذي برز إلى الوجود مع بداية التسعينات حيث أنشأ على أنقاض صندوق مساعدة عمل الشباب بمبادرة محلية وسمح في هذا المجال توفير عدد هام من مناصب العمل رغم التراجع المسجل مع مرور الوقت، فمن 181225 منصب سنة 1997 (19) تراجع إلى 128641 في سنة 1999 ليشهد بعد ذلك ارتفاعا نسبيا خلال سنتي 2000 و2001 ولكن يبقى دون مستوى 1997 (24).

6- دعم تشغيل الشباب: يمول هذا البرنامج من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أيضا، وموجه أساسا إلى أولئك الذين يطمحون لإنشاء مؤسسات خاصة، كما يمكن للعمال المسرحين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط الاستفادة من هذا البرنامج وذلك لإنشاء مؤسسات مصغرة، ويبدو من خلال الإحصائيات الأولية لسنة 1997 أن ما يزيد عن 950 مؤسسة مصغرة تم تكوينها في هذا المجال.

7- برنامج الأشغال الكبرى: خصص لهذا البرنامج الموجه للقطاعات القاعدية (السكك الحديدية - الغابات - الزراعة والري) حوالي 26.6 مليار دينار لإنشاء 200155 منصب شغل على مدى 5 سنوات ولم ينشأ منها فعليا سوى 87 ألف منصب عمل (4).

وفي الأخير فإن السؤال الذي يطرح نفسه وبحدة هو ما هي النتائج المحققة ميدانيا لبرنامج مكافحة البطالة؟ وهل أن مختلف الأجهزة القائمة على التمويل و التأطير لمختلف البرامج السابقة قد حققت أهدافها ؟

إن النتائج الميدانية والمدعمة بالبيانات الإحصائية تسمح لنا بإبداء الملاحظات وطرح التساؤلات الموالية التي تشكل في نفس الوقت الإجابة عن السؤالين أعلاه.

أ/ رغم أهمية الحماية الاجتماعية للعمال من الآثار السلبية الناتجة عن عملية إعادة الهيكلة الصناعية، إلا أن ذلك يعتبر إجراء انتقالي، الأمر الذي سيزيد من احتمال تعقيد الوضعية أكثر خلال السنوات الموالية.

ب/ عدم التنسيق والفعالية لمختلف الأجهزة الساهرة على التأطير والتمويل يعتبر عاملا آخر مفسر للنتائج المتواضعة (عدة أجهزة مستقلة لها نفس الصلاحيات ونفس الأهداف وتعني في الكثير من الأحيان بنفس الفئات الاجتماعية)، إن الطابع المجزأ لهذه التدابير قد أدى إلى أضعاف فاعلية مختلف الأجهزة.

ج/ الطابع البيروقراطي للجهاز الإداري والبنكي، أعاق وإلى حد كبير تحويل المقترحات الاستثمارية في إطار برنامج تشغيل الشباب المحفز على إنشاء مؤسسات مصغرة إلى مشاريع حقيقية.

خلاصة ذلك أن الطابع المجزأ لمختلف التدابير وطبيعتها المؤقتة، وعدم وجود رؤية مستقبلية هو السبب المفسر لتواضع النتائج المحققة، وأن هذه النتائج كان بإمكانها أن تكون أحسن لو أنها صيغت في رؤية موحدة منبثقة عن استراتيجية شاملة وبعيدة المدى لمكافحة البطالة، الأمر الذي استدعى تدخل الدولة مرة أخرى في الحياة الاقتصادية من خلال ما يعرف برنامج الإنعاش الاقتصادي.

رابعا: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأثره على سوق العمل

إن التطرق لموضوع برنامج الإنعاش الاقتصادي يطرح أكثر من تساؤل وعلى أكثر من صعيد، وذلك بالنظر للفترة التي جاء فيها البرنامج من جهة، ففي الوقت الذي تعرف فيه الدولة انسحابا مستمر من الحياة الاقتصادية مع اتباعها لسياسات نقدية ومالية صارمة بفعل الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي؛ كما سبقت الإشارة في المحور الثاني من هذه الورقة؛ تعود مرة أخرى للاستثمار في قطاعات معينة. الأمر الذي يقودنا من جهة أخرى إلى التساؤل عن: دوافع البرنامج، الوسائل المادية المخصصة له وآثاره على سوق العمل.

إن البرنامج المعني لا يعني بأي حال من الأحوال؛ خاصة في حالة البلدان المتخلفة؛ مساسا بمبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، على اعتبار أن الاعتمادات المالية المخصصة وجهت لقطاعات البنية الأساسية التي تضررت خلال العشرية الأخيرة بفعل عمليات التخريب التي طالت كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التأخر الكبير الذي طبع قطاعات أخرى بفعل العزلة التي عرفتها البلاد خلال الفترة ذاتها. وبالتالي فإن أهداف البرنامج يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير المناخ الاستثماري الملائم أو بعبارة أخرى توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي خاصة.
- توفير المزيد من مناصب العمل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة.
- التخفيض من ظاهرة الفقر.

ولتجسيد ذلك، خصصت الدولة للبرنامج الذي بدأ سنة 2001 حوالي 6.03 مليار أورو (22) وذلك بفعل فترة الرخاء المالي التي يعرفها الاقتصاد الوطني بسبب الظروف الدولية والمحلية المساعدة، نقصد بالظروف الدولية طبعا؛ الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية؛ أما العوامل الداخلية فنحصرها في الظروف المناخية الملائمة والتي أدت إلي ارتفاع نصيب مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد لعب البرنامج أعلاه دورا مساعدا في النتائج المحققة ميدانيا من ناحية التشغيل، هذه النتائج و إن كانت لا ترقى للمستوى المرغوب فيه بالنظر للمبلغ الضخم المخصص له، إلا أنها على العموم تعتبر مقبولة إذ تؤكد معطيات (الجدول رقم7) أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر فمن 29.2% سنة 1999 انخفضت هذه النسبة إلى 28 و 26% سنتي 2001 و 2002 على التوالي ثم إلى 25.9% سنة 2003 حسب التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي (23). مع العلم أن هذا التحسن أقترن بتطور نسبي في مستوى الاستثمار الأجنبي، حيث تبرز البيانات الإحصائية أن حجم الاستثمار الأجنبي انتقل من مستوى 500 مليون دولار سنة 1999 إلى أكثر من مليار دولار سنتي 2001 و2002 ليتضاعف هذا المبلغ خلال السنة اللاحقة، أي سنة 2003 حيث بلغ 2.3 مليار دولار وفي مختلف المجالات الاقتصادية، بعبارة أوضح أن الاستثمار الأجنبي لم يبق حكرا على قطاع المحروقات كما هو الشأن في السابق، بل توسع لقطاعات أخرى

كالاتصالات والحديد والصلب والكيمياء... (22). إن التحسن في المؤشرات السابقة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سبق ذكرها أثناء هذه الورقة، انعكس بدوره على معدل الدخل الفردي، حيث تؤكد المعطيات الكمية المتوفرة، أن هذا الأخير انتقل من 1580دولار سنة 1997 إلى 1790 دولار سنة 2002 (24) مع الإشارة أن المؤشر الأخير يبقى عاجزا على توضيح كيفية توزيع الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث يؤكد تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2003 أن 13 مليون جزائري، أي 22.6% يعيشون في مستوى الفقر منهم 6 ملايين يعشون دون هذا المستوى، أما من ناحية توزيع الثروة فيشير التقرير إلى أن 10% من الفئات في المجتمع يستحوذون على حوالي 27% من المداخيل والاستهلاك، فيما لا يمثل 10% من أفقر الفئات سوى 2.8% منهما (25).

الخـاتمـة

تبين نتائج الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين السياسات التصحيحية المعتمدة و زيادة معدلات البطالة وذلك بسبب الإجراءات التقشفية التي ترمي لتحقيق هدف مزدوج يتمثل في كبح الطلب الكلي؛ بما يتلاءم وإمكانيات العرض؛ للتخفيف من معدلات التضخم على المدى القصير و التأثير على العرض الكلي و إعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال جملة أخرى من التدابير لزيادة الصادرات وتحقيق التوازن الخارجي على المدى المتوسط. لقد أدت هذه العملية إلى تغير جدري في محيط المؤسسات الاقتصادية العمومية التي راجعت هي الأخرى سياستها التشغيلية للتخفيف من أعباء العمالة الدائمة والتكيف مع المحيط الجديد، مستغلة في ذلك التعديلات التي مست الجانب التشريعي التي أعطت مرونة أكبر لعلاقات العمل (تسريح الفائض من العمال، اللجوء لنظام التعاقد بدلا من التوظيف الدائم...). أما المؤسسات العاجزة وغير قادرة على مواكبة التحولات الاقتصادية؛ فقد تمت تصفية و خوصصة أغلبها؛ ومن ثم تسريح عمالها، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الوضعية بشكل أكبر وذلك رغم اعتماد الجزائر لبرنامج للحماية الاجتماعية؛ غير أن حصيلته كانت هزيلة نسبيا خاصة في مجال مكافحة ظاهرة البطالة بسبب الصعوبات الميدانية التي واجهته كتعدد الأجهزة المشرفة على البرنامج، عدم التنسيق فيما بينها وانعدام إستراتيجية شاملة وبعيدة المدى. إن تدخل الدولة مرة أخرى في الحياة الاقتصادية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ ولكن دون المساس بالمبدأ العام لسياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة؛ على اعتبار أن الموارد المالية المخصصة وجهت لتحسين قطاعات البنية الأساسية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم؛ قد حقق نتائج هامة خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية بالنظر للظروف الدولية المساعدة؛ كما ساهم وإلى حد كبير في اتجاه معدلات البطالة وبشكل ملموس نحو الانخفاض، حيث تراجعت بأكثر من ثلاثة نقاط خلال الفترة 2000-2003، وذلك بعد مدة شهدت فيها هذه الظاهرة ارتفاعا مستمرا بلغ الذروة سنة 1999، وما يميز

هذا التحسن هو اقترانه بالزيادة والتنوع النسبي في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى عودة النمو؛ ولو بشكل متواضع؛ للقطاع الصناعي.

المراجـع

1. رمزي زكي" **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"-** مجلة عالم المعرفة - أكتوبر 1997 - الكويت - القاهرة.
2. رمزي زكي - **أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث** - الهيئة المصرية العامة للكتاب 1998.
   * يؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال أن القيمة الإضافية المحققة لسنة 1994 والمرتبطة بعملية الاستيراد تشكل حوالي 58 %من القيمة الإضافية الإجمالية.
3. كريم النشاشيبي وآخرون - **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق** - دراسة خاصة صندوق النقد الدولي - واشنطن 1998.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية - عدد30 المؤرخ في 25/ 04/ 1999.
   ** حسب تحقيق أجراه C.E.N.E.A.P لعينة من البطالين وجد أن : 329 بطالا سبق وان عمل ويبحثون حاليا عن عمل ، 40 عملوا في السابق ولا يبحثون عن عمل ، 718 لم يعملوا في السابق ويبحثون عن عمل ، 329 لم يعملوا من قبل ولا يبحثون عن عمل ، وتشكل النسبة الأخيرة 26% وحسب استنتاج صاحب الدراسة فان الفئة الأخيرة إما يقومون بنشاطات أخرى تضمن لهم دخل معلن، أو أن هؤلاء فعلا في حالة بطالة وفقدوا كل أمل في الحصول على منصب عمل وهو الأخطر ...لمزيد من التفاصيل أنظر المرجع (6) .
5. جيمس جوراتي ورتجارد ستروب - **الاقتصاد الكلي الاختيار العام أو الخاص** - ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد - دار المريخ للنشر - الرياض 1998.
6. C.N.E.S - Projet de rapport préliminaire sur les effets économique et sociaux du P.A.S. nov.98.
7. O.N.S. - Annuaire statistique de l' Algérie N° 18-1998 et N° 19-2001.
8. O.N.S.- Données statistique N° 227-1998.
9. O.N.S. - L'Algérie en quelques chiffres N° 27-1996.
10. O.N.S. - L'Algérie en quelques chiffres N° 28-1997.
11. Maatouk Boulaataf - Algérie et quelques effets socio-économiques colloque P.A.S. et perspective de l'économie algérienne - CREAD -ANDRU -Alger 1998
12. Michel Froment- les pauvres font les frais de l'ajustement- *Courrier*, N°111, sept-oct. 98.
13. Saïd Musette et Naçer-Eddine Hamouda - Elément de réflexion pour une évaluation des effets du P.A.S. sur le marché du travail algérien - Colloque P.A.S. et perspective de l'économie algérienne -CREAD - ANDRU -Alger 1998.
14. O.N.S. - Situation économique et social -1999.
15. Iheddaden Toufik - Les politiques de l'emploi et leur impact sur le travail 1990-1999, J. d'étude sur le budget social de l'état concept et mesure université de Sétif juin 2000.
16. La banque d'Algérie rapport annuel 2001.
17. Ammar Belhimar -Dette extérieure de l'Algérie -Casbah Edition 1998.
18. Décret exécutif N°96/177 du 20 mai 1996.
19. O.N.S. - Situation économique et sociale- année 1999.
20. Banque d'Algérie -rapport annuel 2001 - ALGER-2002.
21. O .N.S - Conjoncture du premier septembre 2000.
22. Jeune Afrique N°2252 du 7-13 mars 2004
23. F.M.I-PUBLIC INFORMATION NOTICE, N°04/3 January 29, 2004

24. O.N.S - Quelques indicateurs socio-économiques.
25. جريدة الخبر – عدد 4036 ليوم 17 مارس 2004.
26. O.N.S. l'Algérie en quelques chiffres N° 31-2003. □